

كتاب مجلة "كلمة حق" (١٩)  
هدية العدد (٣٠) من مجلة "كلمة حق" يناير - ٢٠٢٠



ملخص كتاب

# رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية

تأليف : زيغنيو بريجنسكي



## هذه السلسلة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .

لو أفنى الإنسان عمره في قراءة ما تكتبه الأقلام لم يبلغ أن ينهي منها إلا قدراً ضئيلاً، فالعقول لا تتوقف عن الإنتاج والمطابع لا تتوقف عن الهدير، وفي عصرنا هذا كاد الناس كلهم أن يكونوا أصحاب أقلام ولهم كتابات، فما عليك إلا أن يكون لك حساب على موقع تواصل اجتماعي فيكون قد صار لك منبر عام تكتب فيه. ومن بين الكثير من الغث قليل من السمين، فأودية العقول كثيرة ونتاج الفلاسفة كغابة ضخمة متشابكة.. فالعلم النافع بالنسبة لبحور الأفكار كالدرر واليواقيت في أعماق البحار. والعلم الذي تحتاجه أمة مهزومة مستضعفة تريد أن تنهض ليس كالعلم الذي تحتاجه الأمم في حال رفاهيتها ورخائها.. فإن أمتنا أحوج إلى فهم الدين الصافي الواضح كما نزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وهي بحاجة إلى فهم الواقع المعاصر لتحسين إصلاحه بما لديها من الدين، وتحتاج إلى علوم النهوض وبناء الأمم أكثر من حاجتها إلى علوم الترف والزينة والزخارف. وفي طليعة علوم النهوض: فهم الدين والسياسة والتاريخ والعلوم الأمنية والعسكرية.. فالمكتوب في هذه الأبواب أولى بالعناية والاطلاع والدراسة من غيره. وقد أنعم الله علينا في "مجلة **كلمة ص**" بفكرة أن نقدم مع كل عدد كتاباً كهدية، ونحن بين أن نستخرجه من كتاب مهم، أو أن يكون تلخيصاً لكتاب مهم، أو أن يكون ترجمة لتقرير مهم.. وهكذا، نختاره بحسب ما نقدّر أهمية الاطلاع عليه. ونرجو أن يعيننا القراء الكرام بترشيحاتهم ومجهوداتهم، فالباب مفتوح لكل مجهود.. نسأل الله أن يكون علماً نافعا وعملاً صالحاً خالصاً لوجهه الكريم

مجلة

**كلمة ص**

## الباب الأول

### الغرب المتقهقر

منذ عقود باتت هيمنة الغرب السياسية الطويلة على العالم تعاني من الانحسار والانطفاء، ومن غير المحتمل أن يبرز الاتحاد الأوروبي قريباً لاعباً عالمياً جديداً على الصعيد السياسي، ومكانة أمريكا العالمية المتفوقة تبدو هزيلة.

ولأن الغرب بمجمله هو الآن أقل قدرة على التحرك بتناغم، فإن ميراثه السياسي المتواصل بات إذن موضع شك.

### 1- انبثاق القوة العالمية

ليس مفهوم قوة مهيمنة عالمياً إلا تطوراً تاريخياً جديداً، فعلى امتداد آلاف السنين ظل الناس يعيشون في جماعات معزولة غير واعية لوجود جاراتها، ومع الوعي بوجود آخرين، من خلال الاستعمار والاستيطان والهجرات الكبرى ما لبثت تلك المعرفة أن أفضت إلى منافسات إمبريالية، تمخضت بدورها عن حربين مدمرتين من أجل الهيمنة على العالم، وصولاً آخر المطاف إلى مجابهة الحرب الباردة المنهجية عالمياً.

وفي الأيام الأخيرة أضفى استكشاف الفضاء ثوباً درامياً مثيراً على التقدير الجديد لمدى الصغر النسبي للأرض مع نجاح الصور الملتقطة ليلاً من الفضاء الخارجي في إبراز التعارض الصارخ بين مراكز البشرية المدنية المضاءة -وخصوصاً فيما يوصف عادة بالغرب- من جهة والأقاليم الأكثر ظلاماً والأقل تقدماً تكنولوجياً لباقي العالم من جهة أخرى.

كانت الدول الواقعة على الشواطئ الأوروبية الغربية لشمال المحيط الأطلسي



هي الرائدة في المبادرة بوعي إلى مشروع شامل للعالم، وقد كان دافعها خليطاً قوياً جمع بين تقدم تكنولوجيا بحري من ناحية، وحماسة تبشيرية من ناحية ثانية، ورؤى أمجاد ملكية وشخصية من ناحية ثالثة، وجشع مادي بالغ الصراحة من ناحية رابعة. جزئياً نتيجة لهذه الانطلاقة الأولى تمكنت تلك الدول من التحكم بمناطق بعيدة عن قواعدها الوطنية القارية، ثم دخلت تلکم القوى في صراع استعماري تنافسي.

ما لبثت المنافسة العابرة للمحيطات على المستعمرات أن امتدت خلال القرن التاسع عشر وتحولت إلى صراع على سيادة أوروبا بالذات، قبل أن تنقلب في أوائل القرن العشرين إلى تحالف مشترك ضد قوة قارية أوروبية صاعدة ألمانيا.

ومن الحربين العالميتين التاليتين خرجت أوروبا مدمرة وممزقة وبلا معنويات، وكانت القوة الأوراسية المترامية (الاتحاد السوفيتي) مرشحة لأن تزحف غرباً مكتسحة المزيد من المساحات.

في الوقت نفسه كرست الولايات المتحدة عـبر الجزء الشمالي من المحيط الأطلسي، القرن التاسع عشر على تطوير قدراتها الصناعية والعسكرية في عزلة جغرافية رائعة عن منافسات أوروبا القارية والإمبريالية المدمرة. كان تدخلها في الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين حاسماً للحيلولة دون طغيان القوة الألمانية على أوروبا، وقد أقدمت على ذلك مع بقائها في منأى عن ويلات التدمير والمذابح غير المسبوقة لذينك الصراعين.

يضاف إلى ذلك أن موقع أمريكا الاقتصادي والجيوسياسي المثير للغيرة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية ألبسها ثوباً جديداً يزينه شعار التفوق العالمي، ونتيجة لذلك ما فتئت الحرب الباردة الأمريكية - السوفيتية التالية أن أفضت إلى التعجيل بانبثاق غرب عابر للأطلسي، تمت إعادة تحديده معتمد على الولايات المتحدة الأمريكية وخاضع لها.

تمثلت نتيجة الانفجار الداخلي للاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ إثر التمزق الحاصل قبل عامين للكتلة السوفيتية في أوروبا الشرقية إلى وضع حد لانقسام أوروبا الذي دام أكثر من نصف قرن من الزمن، وتم -أيضاً- تسليط الضوء على بروز الاتحاد الأوروبي عالمياً بوصفه مصدر إلهام رئيسي على الصعيدين المالي والاقتصادي (كما حتى على المستويين العسكري والسياسي ربما) بحد ذاته. وهكذا فإن الغرب القائم على أوروبا العاكفة على التوحد والمستمرة في الزواج الجيوسياسي مع الولايات المتحدة -وهي القوة العظمى العسكرية الوحيدة في العالم إضافة إلى كونها صاحبة الاقتصاد الأكثر ابتكاراً والأغنى في العالم- بدا عشية القرن الواحد والعشرين مرشحاً للاضطلاع بمسؤولية حقبة جديدة من التفوق الغربي عالمياً.

سلفاً كان الإطار المالي والاقتصادي لمثل هذا التفوق العالمي موجوداً حتى خلال الحرب الباردة، كانت للغرب الأطلسي من جراء نظامه الرأسمالي وديناميكية الاقتصاد الأمريكي غير العادية، ميزة تفوق مالي واقتصادي واضحة على غريمه الجيوسياسي والأيدولوجي المتمثل بالاتحاد السوفيتي.

لذا فإن القوى الأطلسية رغم مواجهتها لجملة من التهديدات العسكرية الجدية، كانت قادرة على إضفاء الصفة المؤسسية على موقعها المهيمن في الشؤون العالمية عبر شبكة ناشئة من المنظمات الدولية المتعاونة المتدرجة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى الأمم المتحدة، دائبة بوضوح على تعزيز صرح إطار عالمي لتفوقها المقيم.

كذلك تعاضمت جاذبية الغرب الأيدولوجية خلال هذه الفترة، ففي أوروبا الوسطى والشرقية كان الغرب قادراً على تفعيل رؤيته الجذابة لحقوق الإنسان والحرية السياسية دافعاً الاتحاد السوفيتي إلى مواقع الدفاع على الجبهة الأيدولوجية. ومع حلول نهاية الحرب الباردة وجدت أمريكا والعالم الغربي نفسيهما في حالة ترابط مع مبادئ كرامة الإنسان والحرية والازدهار الجذابة عالمياً.

كانت القوى الإمبريالية الغربية قد خرجت من الحربين العالميتين منهكة جذرياً، في حين بادرت أمريكا المهيمنة حديثاً إلى التبرؤ من التركة الإمبريالية لحليفاتها الأوروبيات. فالرئيس روزفلت لم يحاول إخفاء قناعاته بأن التزام الولايات المتحدة بتحرير أوروبا في الحرب العالمية الثانية لم يتضمن استعادة الإمبراطوريات الاستعمارية للدول الأوروبية.

غير أن معارضة روزفلت الراسخة في مبدئيتها للاستعمار لم تمنعه من اتباع خطة أمريكية اكتسابية عازمة على الفوز بموقع مربح لأمريكا في بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط؛ ففي عام ١٩٤٣ لم يتردد الرئيس روزفلت في أن يقول لسفير بريطانيا في الولايات المتحدة اللورد هاليفاكس وهو يشير إلى خارطة الشرق الأوسط: "النفط الإيراني لكم أنتم، ومنتقاسم نفط العراق والكويت، أما نفط السعودية فهو لنا نحن". تلك كانت بداية التورط السياسي المؤلم اللاحق لأمريكا في تلك المنطقة.

في الوقت نفسه كان ثمة نوع من التحول الأكثر عمقاً في التوزع العالمي للقوة السياسية والاقتصادية، ومع مرور الزمن تمخض التحول عن تدرج هرمي جديد للسلطة في المنظومة الدولية، تجلّى بقدر أكبر من الوضوح للمرة الأولى نتيجة أزمة أواخر ٢٠٠٧ المالية، فهذه الأزمة سلطت الضوء على أن التصدي لتحديات الاقتصاد العالمي بات اليوم يتطلب طاقات لا قوة العالم العظمى الوحيدة أو الغرب بمجمله وحسب، بل وجملة الدول التي لم تكن تعد إلى الآن مؤهلة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المالية - الاقتصادية العالمية.

جاء التسليم بهذا الواقع الجديد مع المبادرة في ٢٠٠٨ إلى فتح أبواب مجموعة الثمانية (G-٨) وهو نادي غربي حصراً، وإلى حد كبير لصانعي القرار المالي، أمام أعضاء جدد من آسيا وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ما أدى إلى قلب دائرته الضيقة من قبل إلى مجموعة العشرين الأكثر تمثيلاً عالمياً.

كانت المحصلة التراكمية لجملة هذه الأحداث هي تسليط الضوء الكاشف على واقع جيوسياسي جديد. واقع التحول الحاصل في مركز ثقل القوة العالمية والدينامية الاقتصادية من الأطلسي باتجاه الهادي، من الغرب نحو الشرق. من المؤكد أن مؤرخي الاقتصاد يذكروننا بأن آسيا كانت في الحقيقة هي المنتجة الأولى، صاحبة المرتبة الأعلى على سلم إجمالي الناتج القومي في العالم على امتداد ثمانية عشر قرنًا. فحتى عام ١٨٠٠ ظلت آسيا تساهم بنحو ٦٠% من إجمالي الناتج العام مقابل ٣٠% لأوروبا.

إلا أن حصة آسيا العالمية ما لبثت أن تدهورت بتسارع شديد خلال القرنين التاسع عشر والعشرين مع التوغل الإمبريالي الأوروبي المدعوم بالابتكار الصناعي والتطور المالي المتصاعدين.

## 2- صعود آسيا وتشنت القوة العالمية

لم يقف ارتقاء ثلاث قوى آسيوية -اليابان، الصين، الهند- إلى مرتبة التفوق العالمي عند حدود إحداث تغيير مسرحي مثير في الترتاب العالمي للقوة وحسب، بل أدى إلى تسليط الضوء على تشنت القوى الجيوسياسية. فبروز هذه الدول الآسيوية بوصفها أطرافًا سياسية - اقتصادية ذات شأن إن هو بالتحديد إلا ظاهرة تخص ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ لأن أيًا منها لم تكن قادرة على توظيف تفوقها السكاني حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

من المعروف أن التلميحات إلى بروز آسيا على المسرح الدولي بدأت مع الصعود الياباني بوصفه قوة عسكرية وانتصارها في الحرب الروسية - اليابانية ١٩٠٥، وأتبع ذلك النصر احتضان اليابان لنزعة إمبريالية عسكرية انتهت بهزيمة شاملة على أيدي الولايات المتحدة ١٩٤٥.

جاء التعافي القومي اللاحق لليابان من خرابها الهائل في الحرب العالمية



الثانية جالبًا معه النظرة التمهيدية الرئيسية الأولى إلى أن من شأن نمو آسيا الاقتصادي أن يشكل رمزًا لباع دولي متداول.

أدى تضافر نظام ديمقراطي مسالم مستقر من ناحية، ونوع من التسليم الوطني بالحماية العسكرية الأمريكية من ناحية ثانية، ونوع من التصميم الشعبي على إعادة بناء اقتصاد البلد المدمر من ناحية ثالثة، إلى خلق مناخ خصب لنمو اليابان الاقتصادي السريع، الذي قفز إجمالي إنتاجه القومي من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ٥.٢ تريليونات دولار ١٩٩٥.

تم تقليد نجاح اليابان الاقتصادي -وإن في بيئات أكثر تسلطية ودكتاتورية على الصعيد السياسي- من قبل كل من الصين وكوريا الجنوبية، وتايوان، وبلدان رابطة آسيان (NAESA)، وإندونيسيا، جنبًا إلى جنب مع الهند الأكثر ديمقراطية.

بداية لم يلتفت الجمهور الأمريكي المبتلى بالرضا النسبي عن الذات في منتصف القرن العشرين إلى دور اليابان الجديد في اقتصاد العالم، إلا أن قلق هذا الجمهور الأمريكي ما لبث أن تركّز فجأة خلال ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته على اليابان تحديدًا. لم يكن حافز الرأي العام متمثلًا بتأكيد اليابان لذاتها على المستوى الجيوسياسي -لامتلاكها دستورًا مسالمًا ولبقائها حليفة ثابتة لأمريكا- بل بهيمنة المنتجات الإلكترونية اليابانية ومن ثم السيارات هيمنة صارخة على السوق الداخلي الأمريكي.

زاد الرهاب الأمريكي مع التقارير الإعلامية التي راحت تتحدث عن عمليات قيام اليابانيين بشراء أصول صناعية أمريكية أساسية. صارت اليابان جنة اقتصادية، وعملاقًا تجاريًا، بل وتهديدًا متناميًا لتفوق أمريكا العالمي على الصعيدين الصناعي والمالي.

تعافي اليابان فيما بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى لفت أنظار الغرب إلى قدرة آسيا الكامنة على الاضطلاع بدور اقتصادي وسياسي أكبر.

حدث تطور هائل لكوريا الجنوبية -أيضاً، وما لبثت كل من تايوان وسنغافورة أن برزتا كمثالين ديناميكين للنجاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. إلا أن كل هذا لم يكن إلا نوعاً من التمهيد للتغيير الأكثر إثارة في التراتب الهرمي لنظام العالم الاقتصادي والجيوسياسي النّقار أو القاضم: لتحليق الصين النيزكي، مع حلول العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وصولاً إلى المراتب العليا لقوى العالم الرائدة.

إن جذور ذلك البروز أو التحليق تعود إلى ما قبل عدد من العقود، بدءاً بالسعي إلى عملية إحياء النزعة القومية التي أطلقها منذ ما يزيد عن قرن من الزمن مثقفون صينيون قوميون شباب، ثم توجهها بعد عدد من العقود انتصار الحزب الشيوعي الصيني.

إن الإقلاع غير المسبوق لتحديث الصين الاجتماعي والاقتصادي انطلق في عام ١٩٧٨ مع إقدام دنغ هسياوبنغ الجريء على تبني تحرير السوق الذي فتح الصين على العالم الخارجي ووضعها على سكة نمو غير مسبوق، وما هذا الصعود إلا دليلاً على انتهاء تفوق الغرب الأحادي من جهة، وعلى الانزياح الملازم لمركز ثقل العالم نحو الشرق.

عملية التحول الجارية على قدم وساق شرقاً على صعيد توزيع القوة العالمية تعززت -أيضاً- من جراء البروز الحديث على المسرح العالمي لهند ما بعد الاستعمار، ثمانية بلدان العالم بعد الصين في عدد السكان.

حدث في الهند تطوران لافتان للنظر: إقدام الهند المتحدية على إجراء تجربتها النووية الخاصة في عام ١٩٧٤ وصولاً إلى اختبار أسلحتها النووية عام ١٩٧٨. وأيضاً إصلاحات الهند القائمة على التحرر -بما فيها تحرير التجارة الدولية والاستثمارات من القيود والضوابط ودعم عمليات الخصخصة- قلبت بشكل دائم ما كان اقتصاداً شبه اشتراكي هزلياً مترهلاً إلى اقتصاد أكثر دينامية قائم على أساس الخدمات والتكنولوجيا

العالية، وأصبح ينظر إليها على أنها منافسة محتملة للتفوق السياسي الناشئ للصين في آسيا.

ومهما يكن فإن ما انتصب على خشبة مسرح العالم من تحد اقتصادي صيني لأمريكا، ومن قوة إقليمية هندية، ومن ثراء ياباني حليف لأمريكا في المحيط الهادي، لم يفض فقط إلى إحداث انقلاب مثير في الترتيب العالمي للقوة، بل قام -أيضاً- بتسليط الأضواء على تشتت هذه القوة وتبعثرها.

وذلك أمر يطرح عدداً من الأخطار الجديدة؛ فالقوى الآسيوية ليست متحالفة إقليمياً كما كانت حالة التحالف الأطلسي خلال الحرب الباردة، إنها متنافسة بما يبقياها من نواح معينة شبيهة ربما بالقوى الأطلسية الأوروبية إبان صراعاتها الاستعمارية، ثم نزاعاتها الأوروبية القارية حول السيادة الجيوسياسية، ومن شأن المنافسة الآسيوية الجديدة أن تشكل في إحدى منعطفاتها تهديداً للاستقرار الإقليمي، لامتلاك عدد منها أسلحة نووية.

يقر الجميع بأن هناك فرقاً أساسياً بين التنافس الإمبريالي القديم فيما بين القوى الأوروبية، والتنافس القائم بين القوى الآسيوية، فالأطراف الرئيسية في المنافسة الآسيوية لا تتبارى على إمبراطوريات فيما وراء البحار، تلك الصراعات التي كانت تتمخض عن صراعات قوى كبرى.

الفورات الإقليمية بين بعضها أكثر وروداً داخل إطار المنطقة الآسيوية المشاطئة للهادي بالذات، غير أن من شأن حتى أي صدام محصور إقليمياً بين اثنتين من الدول الآسيوية أن يحدث موجات صدمة مختركة للاقتصاد العالمي من ألفه إلى يائه. أما الخطر الأكثر مباشرة الذي ينطوي عليه تشتت القوى فيتمثل ب بروز ترابعية عالمية مرشحة لأن تكون مضطربة.

صحيح أن الولايات المتحدة ما زالت متفوقة، ولكن ما تنوي عليه قيادتها من

مشروعية وفعالية واستمرارية بات موضع تساؤل بسبب تعقد جملة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، ومع ذلك فإن أمريكا تبقى من حيث جميع الأبعاد المهمة -العسكرية، التكنولوجية، الاقتصادية، المالية- بلا نظير يضاهاها، لكن هذا الواقع قد لا يدوم طويلاً، ولكنه لا يزال هو الحقيقة الراهنة للحياة الدولية.

من شأن الاتحاد الأوروبي أن يسعى لاحتلال مرتبة القوة الثانية، لكن هذا يتطلب اتحاداً سياسياً أكثر رسوخاً، ذا سياسة خارجية مشتركة وقوة دفاعية موحدة. لكن الاتحاد الأوروبي لم يفرز اتحاداً حقيقياً بل اسماً بلا مسمى، مع إصراره على تحديد وحدته عبر نقد مشترك جزئياً، ولكن دون أي مرجعية سياسية مركزية حاسمة حقاً أو خطة مالية ونقدية مشتركة. يبقى الاتحاد الأوروبي لاعباً اقتصادياً عالمياً رائداً، لكن كان بوسعها أن يزواج بين قوة عالمية من ناحية وأهمية نظامية منهجية عالمية من ناحية أخرى. غير أن القوى الأوروبية اختارت ترك مهمة صون الأمن العالمي الأكثر كلفة لأمريكا، كي تتمكن من توظيف مواردها من أجل اجترار نمط حياة قائم على أمن مضمون اجتماعياً، ممولاً بديون عامة متصاعدة غير ذات علاقة بالنمو الاقتصادي.

ونتيجة لذلك ليس للاتحاد الأوروبي قوة مستقلة رئيسية على المسرح العالمي، وإن كانت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا تتمتع بمكانة عالمية باقية موروثها من الماضي. غير أن بريطانيا تبقى متوجسة من الاتحاد الأوروبي في حين تظل فرنسا مترددة وغير واثقة من توجهها العالمي الأكبر، أما ألمانيا فهي المحرك الاقتصادي لأوروبا وتضاهي الصين في براعتها التصديرية، إلا أنها تبقى محجمة عن الاضطلاع بأي مسؤوليات عسكرية خارج أوروبا. لذا فإن هذه الدول لا تستطيع أن تمارس فعلاً أي نفوذ عالمي إلا بوصفها أجزاء من اتحاد أكبر، رغم كل نقاط الضعف الجماعية الراهنة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي.

بالمقابل يلاحظ أن زخم الصين الاقتصادي، وقدرتها على اتخاذ قرارات سياسية حاسمة من منطلق مصالح قومية ذاتية واضحة ومسوغة، وتحررها النسبي من

الالتزامات الخارجية المرهقة، وقدرتها العسكرية، كل ذلك يسوغ وضع الصين في المرتبة التي تلي الولايات المتحدة على سلم التراتب الدولي الراهن.

أما روسيا فهي تحتل مرتبة عالية جيوسياسياً بسبب مخزوناتا الوفيرة من النفط والغاز، ومكانتها المستمرة بوصفها القوة النووية الثانية بعد الولايات المتحدة، على الرغم من أن ذلك الذخر العسكري يتعرض للتميع من جراء عثرات روسيا الداخلية على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والسكانية، وأيضاً كونها محصورة من الجهتين الشرقية والغربية بجارات أقوى بكثير على المستوى الاقتصادي. ولولا الأسلحة النووية واعتماد بعض الدول الأوروبية على النفط والغاز الروسيين لما احتلت روسيا أي مرتبة عالية على سلم القوى الجيوسياسية العالمية.

إن المدى الذي يثبت قدرة النادي الجديد للدول القيادية على البقاء لهو بعيد جداً عن اليقين، ففي غضون قرن واحد فقط من نحو ١٩١٠ إلى ٢٠١٠ تغير السلم التراتبي للقوة العالمية تغير لافتاً ما لا يقل عن خمس مرات.

تشير الوتيرة العالية لهذه التحولات في القوة إلى نوع من التسارع التاريخي في التوزع المتغير للقوة العالمية، فقبل القرن العشرين كان التفوق العالمي لأي دولة ريادة يدوم قرناً أو نحوه، إلا أن السياسة ما لبثت مع صيرورة الحركة السياسية الواعية ظاهرة اجتماعية متزايدة الانتشار، أن باتت أسرع تقلباً، والتفوق أقصر دواماً.

### 3- صدمة اليقظة السياسية العالمية

يتم دفع عملية تشتت القوة العالمية الجارية على قدم وساق من جراء انبثاق ظاهرة متطايرة: ظاهرة اليقظة السياسية الشاملة للعالم لكتل سكانية كانت سلبية سياسياً أو مقموعة إلى وقت غير بعيد.

وهذه اليقظة أو الصحوة الحاصلة في أوروبا الوسطى والشرقية مؤخراً، وفي



العالم العربي حديثاً ليست إلا النتائج التراكمي لعالم متفاعل ومتساند أو متواكل، ترابط عبر اتصالات بصرية آنية، ولفيض سكاني شبابي في المجتمعات الأقل تقدماً، مؤلف من طلاب جامعات قلقين سياسياً، ميسري التعبئة، ومن العاطلين عن العمل المحرومين اجتماعياً.

الطرفان كلاهما ساخطان على الفئات الأغنى من البشر، كما على الفساد الموصوف لحكامهما، وذلك السخط على السلطة والتميز يطلق عواطف شعبية ذات قدرة غير مسبوقة على تفريخ فوضى واسعة النطاق.

تمثل أول تجليات الصحة السياسية الشاملة اجتماعياً ولكن المحدودة جغرافياً بالثورة الفرنسية، خرج تفجرها من رحم تزواج عصيان سلفي من أسفل، ودعاية جماهيرية مبتكرة من فوق من ناحية ثانية. وقعت الثورة في مجتمع دأبت فيه أرستقراطية متعلمة سياسياً ولكن منقسمة داخلية جنباً إلى جنب مع كنيسة كاثوليكية مميزة مادياً على إدامة ملكية تقليدية. ثم تعرضت تركيبة السلطة تلك لتحدي برجوازية متعلمة سياسياً ولكن قلقة، ومنخرطة في تحريض الجمهور والعامّة في عدد من المراكز الحضرية الرئيسية، بل ولتحدي كتلة فلاحية متزايدة التنبه إلى حرمانها النسبي.

توالت اليقظات السياسية في أماكن مختلفة في العالم، وكانت يقظات سياسية شخصية عبر قيادات كاريزمية مثل نهرو الهندي، وسنغور السنغالي، وسوكرانو الإندونيسي، وجناح الباكستاني، وعلى امتداد قرنين من الزمن، تمخضت الثورة في الاتصالات الجماهيرية والانتشار التدريجي لمحو الأمية، ولا سيما بين صفوف بؤر التمركز المتنامية لساكني المدن، عن قلب الصحة السياسية الفردية إلى ظاهرة جماهيرية.

وصارت المنشورات والنشرات التحريضية والصحف الصادرة خلال القرن التاسع عشر تستثير الرغبة الشعبية في التغيير السياسي، ومع اكتساب أناس منتمين إلى

الطبقتين العليا والوسطى عادة قراءة الصحف بانتظام فإن وعيهم السياسي نما، وكذلك ساعد الراديو مع ظهوره في أوائل القرن العشرين على زيادة الوعي السياسي عبر انتشار الخطب (مثل خطب هتلر).

وكذلك أدى الظهور الحديث للتلفزيون العالمي، ومن بعده الإنترنت، إلى ربط كتل سكانية معزولة من قبل بالعالم الواسع، وضاعف من قدرة الحركيين السياسيين على التواصل واستنفار ولاء الملايين السياسي وعواطفهم.

نجحت التواصلية الكونية الشاملة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في تحويل الاضطراب السياسي إلى عملية تعلم شاملة للعالم طويلاً وعرضاً لجملة تكتيكات شاعرية، تستطيع من خلالها فئات سياسية متباعدة ومفصولة في غيابها أن تقتبس التكتيكات إحداها من الأخرى، مثل انتقال تكتيكات التظاهرات المدنية من تونس إلى القاهرة.

في بعض البلدان تكون القطاعات الشبابية المتضخمة استثنائية الاستعداد للتفجر حين تتزوج مع الثورة الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات. هذه القطاعات تكون متعلمة في الغالب، ولكنها عاطلة عن العمل، مرشحة أنموذجية للتعبئة والتحول إلى فرق نضالية وحركية جراء انكسار أحلامها، وتعرضها للاستعباد والتغريب.

وفقاً لتقرير صادر عن الحركة الدولية للسكان، كانت الأكثريات الشبابية حاضرة في ما لا يقل عن ٨٠% من الصراعات المدنية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٩.

جدير بالملاحظة أن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع متوفران على نسبة وسطية أعلى من الشباب؛ ففي كل من العراق وأفغانستان والمناطق الفلسطينية، والسعودية، والباكستان، ثمة كتل سكانية شبابية تبقى اقتصاداتها عاجزة عن استيعابها فتظل عرضة للإحساس بالخيبة، فالالتحاق بصفوف الكادحين. هذه المنطقة الممتدة من شرق مصر إلى غرب الصين، هي المتوفرة على كبرى طاقات

التفجر العنيف من جراء اليقظة السياسية المتسارعة. هي إذن برميل بارود سكاني.

يبقى الجيل الأكثر شبابًا اليوم استثنائي الاستجابة للصحة السياسية؛ لأن شبكة الإنترنت والهواتف الخلوية تحرر هؤلاء الشباب الراشدين من واقعهم السياسي المحلي المحصور غالبًا. هم -أيضًا- الكتلة السياسية الأمل إلى الحركية.

توفر الانتفاضات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١١ مثالاً استثنائي الحيوية عن العواقب المحتملة لليقظة السياسية المتسارعة، وهي متميزة بتلاقي حشود شبابية ساخطة مع تكنولوجيا اتصالات جماهيرية متاحة على نحو متزايد. خرجت الانتفاضات من رحم السخط على قيادات وطنية فاسدة ومتبلدة عاجزة عن الاستجابة. خيبات الأمل المحلية مع البطالة، والحرمان من الحقوق السياسية، وفترات قوانين الطوارئ المطولة وفرت الحافز المحرك المباشر.

القادة الذين كانوا آمنين في حكمهم عقودًا من الزمن وجدوا أنفسهم بغتة في مواجهة اليقظة السياسية، التي كانت دائبة على التشكل في الشرق الأوسط منذ انتهاء الحقبة الإمبريالية.

في عالم اليوم المنتمي إلى ما بعد الاستعمار نرى أن المستيقظ الجديد سياسيًا يأخذ نصيبه من رواية تاريخية مشتركة تفسر آيات حرمانه النسبي، وخضوعه للهيمنة الخارجية، وتعرضه لإنكار الكرامة الذاتية، ومعاناته من الظلم الشخصي المتواصل على أنها تركة جماعية خلفتها الهيمنة الغربية.

في بلدان الشرق الأوسط الإسلامية يبقى الاستياء الشديد من التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط كما من دعم أمريكا لإسرائيل، الذي يبدو امتدادًا للإمبريالية الغربية ومصدرًا رئيسًا لما يشعرون به من حرمان، رغم انبهار أعداد كبيرة من الشباب المسلم بالثقافة الجماهيرية الأمريكية.

ثمة تحليل حصيف لهذه الظاهرة توصل إلى استنتاج يقول: إن "أحد العناصر المشتركة والأساسية للنزعات الثقافية اللا غربية اليوم هو الاستياء الشديد المتجذر من الغرب".

عاقبتان غير مباشرتين أخريان لظاهرة الصحة السياسية العالمية جديرتان بالملاحظة: تتمثل العاقبة الأولى بكون هذه الصحة دالة على انتهاء دور الحملات العسكرية الأحادية الجانب غير الباهظة نسبيًا بقوى احتلال متفوقة تكنولوجياً لدى الغرب في محاربة كتل سكانية أصلية، سلبية سياسيًا، وضعيفي التسليح ونادرة التوحد والتلاحم.

خلال القرن التاسع عشر كان المقاتلون الوطنيون المنخرطون في معارك مباشرة يتكبدون خسائر في الأرواح بمعدل ١٠٠ إلى ١.

أما الآن فإن انبلاج فجر الصحة السياسية قد نجح في استثارة شعور أوسع بالالتزام المشترك، مضاعفًا إلى حد كبير تكاليف الهيمنة الخارجية كما تجلّى بوضوح عبر المقاومة الشعبية (حرب الشعب) الحماسية جدًّا، والأكثر مثابرة وغير التقليدية تكتيكيًا التي ألقنها الفيتناميون، والجزائريون، والشيشان، والأفغان ضد التسلط والتحكم الأجنبيين.

ثانياً: تمخض الانتشار الكاسح لليقظة السياسية عن إضفاء أهمية استثنائية على سياسة عالمية تنافسية كانت غائبة من قبل. سياسة قائمة على أساس المباراة النظامية العالمية، فقبل مجيء العصر الصناعي كانت المهارة العسكرية هي الذخر المركزي والمحدد في التماس أي مكانة مهيمنة، وكان في الغالب يتم حل المسألة بمعركة برية أو بحرية حاسمة واحدة فقط.

أما في زماننا فإن الأداء المجتمعي المقارن كما بات يحكم عليه شعبياً، قد أصبح عنصراً ذا شأن على صعيد النفوذ الوطني والقومي.

ليس الناتج الواضح بجلاء إلا أن عالما بات يتشكل الى الى درجة غير مسبوقه. فالغرب لم ينته بعد، لكن زمن تفوقه العالمي قد ولى. وذلك يؤكد بدوره اعتماد دور الغرب المستقبلي المركزي على أمريكا، وعلى حيويتها الداخلية، وعلى الأهمية التاريخية لسياستها الخارجية. فأسلوب أداء النظام الأمريكي داخليا، والنهج الذي يعتمده في السلوك على الصعيد الخارجي سيقومان بتحديد موقع الغرب ودوره في السياق العالمي الجديد.

تبقى الجاذبية المستمرة للنظام الأمريكي - للأهمية الحيوية لمبادئ أمريكا التأسيسية، ودينامية أنموذجها الاقتصادي، وحسن نوايا شعبها وحكومتها - مسألة جوهرية. لكن يواجهها جاذبية متزايدة تجاه الصين في العالم الثالث.

وعلى الرغم من عدم وجود أي بديل أيديولوجي صريح للولايات المتحدة في هذا القرن الجديد، فإن من شأن نجاح الصين المتواصل أن يصبح بديلا نظاميا، إذا ما صار كثيرون يرون النظام الأمريكي أنموذجا غير لافت.

وفي وضع كهذا يمكن للغرب كله أن يغدو في خطر، فانحطاط أمريكا التاريخي كفيل بتقويض الثقة الذاتية السياسية والنفوذ الدولي لأوروبا.



## الباب الثاني

### انكسار الحلم الأمريكي

خلال القرن العشرين وصلت مكانة أمريكا العالمية مرتين اثنتين إلى قمتين محلقتين. كانت المرة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، وجاءت الثانية مع انتهاء الحرب الباردة. وهكذا بقيت أمريكا للمرة الثانية في القرن العشرين بلا نظير. كانت متفوقة في كل المجالات العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

غير أن تضافر قفز الصين المثير إلى مراتب قمة الهرم العالمي، مع مديونية أمريكا المتنامية في سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ما لبث أن تمخض عن ارتياب متصاعد إزاء الاستمرارية الأطول مدى لحيوية أمريكا الاقتصادية. وبعد الحادي عشر من سبتمبر أفضت "الحرب على الإرهاب" الضبابية التحديد وتوسيعها في ٢٠٠٣ إلى حرب خيار أحادية على العراق إلى التعجيل الواسع النطاق لعملية تجريد سياسة الولايات المتحدة الخارجية من الشرعية حتى بنظر الأصدقاء. ثم جاءت أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المالية وزعزعت الثقة العالمية بقدرة الولايات المتحدة على إدامة قيادتها الاقتصادية على المدى الطويل، كما طرحت في الوقت نفسه أسئلة سياسية حول مدى اتصاف النظام الأمريكي بالعدالة الاجتماعية وأخلاقيات العمل.

عيوب أمريكا الداخلية لم تعد محصنة أمام المعاينة الدقيقة والنقدية في سياق جديد تاريخياً باتت فيه أمريكا تتصدر العالم. وتعاني أمريكا من عدة تحديات جدية: ثمة تحدي دين قومي هائل ومتعاضم، وتحدي تفاوت اجتماعي متزايد الاتساع، وتحدي نوع من ثقافة الفساد القائمة على عبادة النزعة المادية، وتحدي نظام مالي مستند إلى أساس المضاربة الجشعة، وتحدي نظام سياسي مستقطب.

## 2 - ما بعد خداع الذات

على الأمريكيين أن يفهموا أن قوتنا في الخارج ستكون متوقفة بشكل متزايد على قدرتنا على التصدي لمشكلات الداخل.

ثمة أبعاد نقدية ستة تطفو على السطح بوصفها نقاط ضعف أمريكا الرئيسية، ومتزايدة التهديد:

- 1- هناك دين أمريكا القومي المتعاضم، وغير القابل لأن يطاق مع الزمن.
- 2- من المؤكد أن نظام أمريكا المالي المعطوب عقبة كأداء. ينطوي على هشاشتين:
  - أ- قنبلة نظامية موقوتة تهدد لا الاقتصاد الأمريكي وحسب، بل والاقتصاد العالمي، بسبب سلوكه المغامر والقائم على التعظيم الذاتي.
  - ب- مجازفة أخلاقية - معنوية تستثير الغضب داخليا وتقوض جاذبية أمريكا خارجيا عبر زيادة تفاقم مآزق أمريكا الاجتماعية

3- يشكل تباين المداخل المتزايد اتساعا مشغوعا باستنقاع الحراك الاجتماعي خطرا طويل الأمد يهدد التوافق الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي، وهما شرطان ضروريان لدعم أي سياسة خارجية فعالة للولايات المتحدة.

4- البنية الوطنية المتهالكة، ففي حين أن الصين عاكفة على بناء مطارات وأتوسترادات جديدة، وكل من أوروبا واليابان والصين متوفرة على خطوط حديدية متقدمة سريعة، تبقى النظائر الأمريكية لهذه المرافق منتمية إلى أعماق القرن العشرين. وحدها الصين تملك قطارات صاروخية على سكك تصل أطوالها ٥٠٠٠ كيلو متر، في حين لا تملك الولايات المتحدة واحدا من هذه القطارات.

5- جمهور لا يكاد يعرف شيئاً عن العالم، فالحقيقة المزعجة هي أن جمهور الولايات المتحدة ليس متوفراً إلا على القدر المرعب بضآلته من المعرفة بالجغرافيا العالمية، وبالأحداث الراهنة، بل وباللحظات المحورية في تاريخ العالم.

6- النظام السياسي المتزايد الاختناق والمفرط في حزبيته. باتت الحلول السياسية أكثر مرواغة جزئياً بسبب كون الإعلام بكل أشكاله خاضع لطغيان الخطاب الحزبي المسعور، مع بقاء الجمهور الجاهل نسبياً نهبا للتضليل.

في السنوات الأخيرة صار كثيرون ينظرون إلى النموذج الأوروبي بوصفه أنموذجاً أعَدل اجتماعياً من نظيره الأمريكي، غير أن قدراً أعمق من التدقيق ما لبث أن سلط الضوء على حقيقة أن النظام الأوروبي بمجمله يتقاسم عدد من السلبيات الآنفة الذكر مع نظيره الأمريكي، إضافة إلى جملة من نقاط الضعف المحتملة بالنسبة إلى حيويته على المدى الطويل.

في الوقت نفسه يقول الواقع إنه لدى أوروبا معدلات أعلى من أمريكا في المساواة والحركية الاجتماعيتين، وبنية أوروبا التحتية متفوقة على ما لدى أمريكا. وتتوافر أوروبا -أيضاً- على كتلة سكانية أكثر إطلاعا على الصعيد الجغرافي وأوسع ثقافة على المستوى الدولي.

بالمقابل كثيرا ما تعد الصين موجة المستقبل، غير أن الأخيرة ليست نظراً لتخلفها الاجتماعي ونزعتها التسلطية - الدكتاتورية السياسية، نداً لأمريكا أنموذجياً بالنسبة إلى الدول الأكثر ازدهاراً، والأحدث، والخاضعة لأنظمة حكم أطول باعاً على الصعيد الديمقراطي. إلا أن باستطاعة الصين إذا ما واصلت مسارها الحالي ونجحت في تجنب الوقوع في مطبات اقتصادية أو اجتماعية كبرى، أن تصبح منافسة أمريكا الرئيسية على صعيد النفوذ السياسي العالمي، بل وفي ميدان القوة الاقتصادية والعسكرية مع الزمن.

### 3 نقاط القوة الأمريكية المقيمة

يتمثل دخر أمريكا الحاسم الأول بقوتها الاقتصادية الإجمالية. ما زال الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم الوطنية بهامش جيد. فقط المنطقة الأوروبية الموحدة اقتصادياً تتجاوز الولايات المتحدة قليلاً، ولكن النموذج الأوروبي يعاني رغم ذلك من معدلات بطالة أعلى من جهة، ووتأثر نمو أدنى من جهة ثانية. وما هو أهم بالنسبة للمستقبل هو أن الولايات المتحدة رغم نمو آسيا الاقتصادي العاصف، ظلت محافظة لعقود من الزمن على حصتها الكبرى من الناتج الإجمالي الخام للعالم.

صحيح أن الصين ستتمكن حسب بعض التنبؤات الراهنة بسبب قاعدتها السكانية الراجحة من تجاوز الولايات المتحدة من حيث الحجم الإجمالي للاقتصاد، (تقدر مؤسسة كارنيغي حدوث ذلك ٢٠٣٠)، إلا أن أياً من الصين أو الهند لن تتمكن ولو من الاقتراب من مستويات الولايات المتحدة على صعيد حصة الفرد من مواكبة الولايات المتحدة في خلطتها الاقتصادية القوية الجامعة بين الحجم الكلي للناتج الإجمالي المحلي وحصة الفرد الكبيرة منه.

أما الدخر الرئيس الثاني المسؤول عن تحقيق نجاح أمريكا جزئياً فهو الإقدام التكنولوجي والإبداعي المستمد من ثقافة مبادرة ومؤسسات تعليم عالي متفوقة، وتحكمها بالتعليم العالي. وهذه المؤسسات لا تكتفي بتزويد أمريكا بأسباب المعرفة التكنولوجية اللازمة للحفاظ على التفوق الاقتصادي وحتى العسكري عبر ريادة منتجات المستقبل وصناعاته، بل تقوم -أيضاً- بإغناء التراكم المحلي لرأس المال البشري متمثلاً بحفز أساتذة ممتازين، ومهندسين رائعين، ومبادرين خلاقين في طول العالم وعرضه على الهجرة إلى الولايات المتحدة وصولاً إلى تمكينهم في ترجمة مجمل طاقاتهم التعليمية والاقتصادية الكامنة إلى واقع ملموس.

تتمثل الميزة الثالثة بقاعدة أمريكا السكانية القوية نسبياً، لا سيما لدى مقارنتها

بنظيراتها في كل من أوروبا واليابان، وروسيا. فكتلة أمريكا السكانية الكبيرة 813 مليون نسمة، تشكل منبعاً أصيلاً لمرجعية عالمية نافذة. ويضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تكاد لا تعاني من المستوى نفسه من الشيخوخة السكانية، أو حتى التدهور السكاني، المتوقعين في أمكنة أخرى. يمكن أحد أسباب هذا هو قدرة أمريكا على اجتذاب المهاجرين واستيعابهم، رغم القلق الداخلي الحديث حول هذا الأمر.

أما الذخر الرابع فهو قدرة أمريكا على التعبئة التفاعلية. فنمط سياستها الديمقراطية مشجعة لردود الأفعال المتأخرة، متبوعة بالتعبئة الاجتماعية في مواجهة الخطر المتهدد لوحدة الأمة في غمرة العمل. ذلك هو ما حدث في الحرب حين صارت عبارة "تذكروا بيرل هاربر" شعاراً ساعد على استنفار المجهود القومي والوطني الذي قلب أمريكا إلى ترسانة حربية. والسباق إلى القمر كان ما إن أصبح آسراً لخيال الجمهور.

أما الذخر الخامس، فخلافاً لبعض القوى الرئيسية الكبرى، توفر الولايات المتحدة على ميزة امتلاك ثروة طبيعية آمنة على نحو فريد: قاعدة جغرافية غنية، ومناسبة استراتيجياً، وبالغة الرحابة لكتلة سكانية متماسكة وطنياً غير مبتلية بأي نزعة انفصالية عرقية. كذلك ليست أمريكا مهددة بالمطامع الإقليمية لأي من الجيران، وكتلة أمريكا القارية غنية بالموارد الطبيعية المتدرجة من الثروات المنجمية إلى الزراعة وصولاً -أيضاً- إلى الطاقة على نحو متزايد.

يتضمن ذخر أمريكا السادس باحتضانها باقية من القيم -حقوق الإنسان، الحرية الفردية، الديمقراطية السياسية، الفرصة الاقتصادية- المتبناة عموماً من قبل كتلتها السكانية، وظلت على امتداد السنين تعزز مكانة البلد العالمية.

جملة مواطن القوة الستة الآنفة الذكر توفر إذن منصة انطلاق جبارة لعملية التجديد التاريخية التي تحتاج إليها أمريكا حاجة ماسة. إلا أن الجزء الأصعب من عملية



تجديد الأهمية تلك يبقى متمثلاً بالحاجة الملحة إلى تصويب أخطائها النظامية الأنفة الذكر والمرشحة لأن تكون بالغة الخطورة.

#### 4 - حرب أمريكا الإمبريالية الطويلة

عقب تفكك الاتحاد السوفيتي ١٩٩١ تبوأَت الولايات المتحدة عرش السيادة، قيمها السياسية ونظامها الاجتماعي - الاقتصادي غرقا في بحر من الإعجاب العالمي وصارا موضوع تقليد شغوف. وصارت أمريكا تبدو للقاصي والداني محرك العالم الاقتصادي، وأنموذجه السياسي، ورأئده الاجتماعي، وقوته المهيمنة غير القابلة للتحدي. ونجحت من خلال ذلك في قيادة تحالف ناجح لطرد العراق من الكويت.

إلا أن أمريكا أخفقت في السنوات التالية على صعيد الإمساك باللمحة وصولاً إلى التصدي لمشكلة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني اللغز. فمنذ حرب ١٩٦٧ كادت المشكلة الشرق أوسطية أن تصبح حكرا على الولايات المتحدة، نتيجة مكانتها المهيمنة في المنطقة. لكن دورها كان سلبي إلى حد كبير.

بعد ذلك جاء الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، بهجمات القاعدة المتزايدة العنف على أهداف أمريكية. وتمخض الحدث المأساوي عن ثلاثة ردود أفعال أمريكية رئيسية: أولا: أقدم الرئيس بوش على إقحام الولايات المتحدة في مشروع عسكري بأفغانستان. ثانيا: أيد عملية عسكرية نفذها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لسحق منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية أوائل عام ٢٠٠٢. ثالثا: غزو العراق جراء اتهامات غير مدعومة حول وجود علاقة عراقية مع القاعدة، وحيازة العراق المزعومة لأسلحة دمار شامل، لكن هذه الاتهامات ما لبثت أن تبخرت في غضون أشهر قليلة مع الإخفاق في العثور على أي دليل على وجود أسلحة دمار. تراكميا أدت هذه الأفعال إلى رفع منسوب العداء الشعبي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وإلى تعزيز موقع إيران الإقليمي، وإلى توريط أمريكا في حرب لا متناهية.

## الباب الثالث

### العالم بعد أمريكا: مع حلول عام ٢٠٢٥

#### ليس صينيا وإنما فوضويا

إذا تعثرت أمريكا فإن من غير المحتمل أن يغدو العالم خاضعا لهيمنة خلف متفوق مفرد مثل الصين. وفي حين أن من شأن أي أزمة مباغتة وهائلة يتعرض لها النظام الأمريكي أن يفرز سلسلة ردود أفعال متسارعة مفضية إلى فوضى عالمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإن انحرافا مطردا لأمريكا نحو اهتراء متزايد الكسح أو باتجاه حرب لا متناهية الاتساع مع الإسلام، لا يحتمل أن يتمخض حتى مع حلول ٢٠٢٥ عن تتويج خلف عالمي ناجح وفعال.

#### 1- هلع ما بعد أمريكا

في غياب قائد معترف به، من المحتمل للتشوش الناشئ أن يزيد من التوترات فيما بين المتنافسين، ويغري بسلوك أناني. لذا فإن الأكثر احتمالا هو أن يتعرض التعاون الدولي للتدهور، مع سعي بعض القوى إلى اجترار ترتيبات إقليمية حصرية كأطر بديلة للاستقرار من أجل تعزيز مصالحها الخاصة. قد يبادر أرباب المباريات التاريخيون إلى التنافس على نحو مكشوف أكثر، بل حتى مع استخدام القوة للفوز بالتفوق الإقليمي. ومن شأن دول معينة أضعف أن تجد نفسها في خطر جدي، مع انبثاق تحالفات قوة جديدة ردا على تحولات جيوسياسية كبرى في إطار التوزع العالمي للنفوذ.

من الآن باتت مؤسسات دولية أساسية معينة، مثل البنك وصندوق النقد الدوليين خاضعة للضغط من قبل دول صاعدة، أفقر، ولكنها كثيفة السكان، وفي المقدمة منها الصين والهند. مطالبة بنوع من إعادة الترتيب العامة لتوزع حقوق

التصويت المعتمدة، المرجحة الآن لكفة الغرب.

على الرغم الصعود الصيني، والياباني، وأحلام روسيا، ودول أوروبا، أي من تلك الدول ليست متوفرة أو مرشحة لأن تتوفر على خطة الشروط المسبقة الجامعة لنقاط القوة الاقتصادية، المالية، التكنولوجية، العسكرية، المطلوبة لمجرد التفكير بوراثة دور أمريكا القيادي. فاليابان تعتمد على الولايات المتحدة طلبا للحماية العسكرية، أما روسيا فلا تزال عاجزة عن استيعاب خسارتها للإمبراطورية، مرعوبة من الوتيرة الفلكية لعملية تحديث الصين. وتطلعات الهند نحو امتلاك موقع قوة كبرى ما زالت ميالة لأن تقاس بتنافسها مع الصين. أما أوروبا فما زالت بعيدة عن تحديد هويتها سياسياً مع بقائها معتمدة بارتياح على القوة الأمريكية. وأي محاولة تعاونية حقاً من جانب الجميع للتسليم بتضحيات مشتركة كرمى لعين الاستقرار الجماعي إذا تلاشت قوة أمريكا ليست واردة.

تتحلى الصين بحكمة التسليم بالنظام الدولي القائم، وإن لم تكن التراتب السائد فيه دائماً. هي تقر بأن نجاحها بالذات يتوقف لا على انهيار النظام انهياراً درامياً مثيراً، بل على تطوره باتجاه نوع من إعادة توزيع النفوذ تدريجياً. هي تلتمس نفوذاً أكبر، وتتوق إلى احترام دولي، ولا تزال ساخطة على قرن المهانة الذي عاشته. ولكنها متزايدة الإحساس بالثقة الذاتية حول المستقبل.

يضاف إلى ذلك أن الواقع الأساسي هو أن الصين ليس بعد -ولن تكون خلال عدد غير قليل من العقود الإضافية- جاهزة للاضطلاع الكامل بدور أمريكا في العالم. وحتى قادة الصين أنفسهم اكدوا غير مرة أن الصين ستظل على صعيد جميع المقاييس المهمة من تنمية، وثروة وقوة -حتى إلى عقود من الآن- دولة سائرة في طريق التحديث والتنمية، متخلفة تخلفاً ملحوظاً، لا عن الولايات المتحدة وحسب، بل وعن كل من أوروبا واليابان في مؤشرات دخل الفرد الرئيسية للحدثة والقوة القومية.

من الواضح إذن أن الصين تدرك إن أي تدهور سريع لتفوق أمريكا العالمي من شأنه أن يفرز أزمة عالمية قادرة على تخريب رخاء الصين بالذات، وعلى تقويض آفاقها المستقبلية الطويلة المدى..

وتبعاً لذلك فإن قادة الصين ظلوا متحليين بحكمة التحفظ والامتناع عن إطلاق أي دعاوى مكشوفة فيما يخص قيادة كوكب الأرض. عموماً مازالوا مسترشدين بشعار دنغ هسياوبنغ الشهير "راقبوا بهدوء، أمنوا مواقعنا، تدبروا شؤونكم بهدوء، أخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة، أتقنوا فن التواضع، حذار ادعاء القيادة". ذلك المزاج الحذر بل الخادع متوافق على ما يبدو -أيضاً- مع الإرشاد الاستراتيجي القديم للمفكر صن تزو، الذي جادل مقنعاً قائلاً: إن أكثر المواقف حكمة في القتال هو موقف الانتظار، دفع الخصم إلى اقتراح أخطاء قاتلة، ثم الإجهاز عليه.

لكن لا بد من الالتفات إلى حقيقة أن شكوكا قابلة لأن تكون خطرة تحوم حول تطور الصين ذاتها على الصعيدين السياسي والاجتماعي الداخليين. سياسياً خرجت الدولة من رحم إحدى الصيغ الراديكالية للشمولية -التوتاليتارية- صيغة ممفصلة دورياً بحملات جماهيرية عديمة الرحمة بوحشيتها بل ودموية، إلى نظام تسلطي متزايد النزعة القومية ممسك بزمام نظام رأسمالية دولة.

ومن شأن انشغال الصين باستقرارها الداخلي أن يزيد، فأى أزمة سياسية أو اجتماعي داخلية، يمكن أن تلحق أضرار كبرى بمكانة الصين الداخلية.

ومن شأن النزعة القومية أن تفضي إلى تشويه صورة الصين العالمية، فأى صين عالية النبرة القومية قد تدفع دونما قصد باتجاه استنفار تحالف قوي بين الجيران ضدها. والحقيقة هي أن أياً من جارات الصين المهمة -اليابان، الهند، روسيا- ليست مستعدة للتسليم بحق الصين في الحلول محل الولايات المتحدة على العرش العالمي إذا بات شاغراً.

## 2 - الدول الأكثر تعرضا للخطر جيوسياسيا

### إسرائيل والشرق الأوسط الكبير

إضافة إلى صيرورة دول معينة كيانات مهددة مباشرة، لا بد للمرء -أيضا- من أن يأخذ في الاعتبار الاحتمال الأعم المتمثل بقابلية تمخض تدهور أحوال أمريكا عن إطلاق هزات زلزالية ناسفة للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط كله. فسائر دول المنطقة تبقى وإن على درجات متفاوتة، هشة، سريعة العطب، في مواجهة ضغوط شعبية داخلية، واضطرابات اجتماعية، وأصولية دينية، كما يتجلى في أحداث أوائل عام ٢٠١١. وإذا ما حل تدهور أمريكا مع بقاء الصراع الفلسطيني من دون حل فإن الإخفاق في تطبيق حل الدولتين المقبول من الطرفين قبل ذلك سيؤدي إلى مضاعفة التهاب جو المنطقة السياسي، وعداء المنطقة لإسرائيل سيشهد تكثفا عندئذ.

من المنطقي افتراض احتمال إفضاء ضعف أمريكي متصور عند أحد المنعطفات إلى إغراء الدول الأقوى في المنطقة، لا سيما إيران وإسرائيل، بالمبادرة إلى استباق أخطار متوقعة، وفي مثل هذه الظروف يمكن حتى للمناورات الحذرة التماسا لمكاسب تكتيكية أن تتمخض عن عمليات تفجر للعنف المحلي، مثلا حماس أو حزب الله مدعومين بإيران ضد إسرائيل، عمليات لا تلبث أن تتصاعد إلى مجابهات عسكرية أوسع وأكثر دموية، يمكن خلالها لكيانات ضعيفة مثل لبنان وفلسطين أن تدفع ثمنا استثنائيا الارتفاع على صعيد الخسائر البشرية المدنية.

ويمكن لهذا المنعطف أن يؤدي إلى جر الولايات المتحدة إلى مجابهة مباشرة مع إيران. ولأن أي حرب تقليدية ليست مرشحة لأن تكون خيارا مفضلا بالنسبة إلى أمريكا المرهقة من جراء الحربين العراقية والأفغانية فقد تحاول أن تعول على تفوقها الجوي لإلحاق أضرار استراتيجية مؤلمة بإيران ولا سيما بمرافقها النووية.

قد يزيد من شأن التطرف الإسلامي في الشرق الأوسط عموما، وربما يؤدي إلى



عواقب وخيمة بالنسبة للاقتصاد العالمي. في تلك اللحظة قد تحاول روسيا الاستفادة اقتصادياً من ارتفاع سعر الطاقة، وسياسياً من تركيز عواطف الكراهية الإسلامية على الولايات المتحدة مع انزياح شكوى المسلمين عن روسيا. وقد تغدو تركيا أكثر صراحة في تعاطفها مع الإحساس الإسلامي بالتعرض للظلم. وتفوز الصين بقدر أكبر من الحرية على صعيد متابعة مصالحها الخاصة في المنطقة.

ويمكن لبقاء إسرائيل على المدى الطويل أن يتعرض للخطر. صحيح أن إسرائيل متوفرة على القدرة العسكرية والإرادة الوطنية لصد الأخطار المباشرة التي تتهددها، إلا أن موقفها المديد ودعمها السخي لإسرائيل وهما مستمدان من إحساس صادق بالواجب الأخلاقي أكثر من صدورهما عن تطابق استراتيجي حقيقي، قد يصبحان أقل جدارة بالتعويل.

هشاشة دول الخليج المدعومة أمريكياً هي الأخرى مرشحة للتفاقم، فمع تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة ومواصلة إيران لحشدها العسكري مع ممارسة قدر أكبر من النفوذ في العراق -الذي كان قبل الغزو الأمريكي ٢٠٠٣ سدا منيعاً في وجه التوسع الإيراني- من شأن القلق والإحساس بالخطر في كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة أن يتكثفا. وقد يتعين على هذه الدول أن تحاول البحث عن حماة جدد أكثر فاعلية لأمنها. وقد تكون الصين مرشحة صريحة وذات دوافع اقتصادية محتملة لهذا الدور، مما يؤدي إلى إحداث انقلاب دراماتيكي مثير في صيغة الشرق الجيوسياسي.

### 3 نهاية حسن الجوار

ليست أمريكا محاذرة إلا لدولتين: المكسيك وكندا، ومع أنهما جارتان صالحتان فإن المكسيك ينطوي على قدر أكبر بما لا يقاس من الخطر بالنسبة إلى أمريكا إذا ما تدهورت أحوالها بسبب ظروفه السياسية والاقتصادية الأكثر تقلباً واضطراباً. فأمريكا

وكندا تتقاسمان حدودا بالغة الطول ولكنها هادئة غالبا، في حين تبقى الحدود الأمريكية - المكسيكية رغم أنها أقصر بكثير بؤرة للعنف والتوتر العرقي، والاتجار بالمخدرات، والأسلحة، والهجرة غير الشرعية، ولظاهرة الأبلسة السياسية.

مع أن دولتي المكسيك وكندا معتمدتان كلتاهما على الولايات المتحدة اقتصاديا، بحجمين متشابهين نسبيا لإجمالي الناتج المحلي، فإن نحو 15% من قوة العمل المكسيكية تعمل داخل أمريكا، ونسبة المكسيك المئوية من السكان الذين هم دون خط الفقر تتجاوز ضعف نظيرتها في كندا. يضاف إلى ذلك أن ديناميات السياسة الداخلية في المكسيك أكثر اضطرابا بما لا يقاس. كما أن علاقة المكسيك مع الولايات المتحدة ظلت تاريخياً أكثر افتقارا إلى الاستقرار. لذا فإن من شأن كندا أن تتأثر سلباً بأي تدهور أمريكي، ويكون المكسيك مرشحا للغرق في بحر أزمة داخلية معقدة بمضاعفات سلبية جداً بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية - المكسيكية.

# كَلِمَةُ صَيِّ

هدية العدد ٣٠ من مجلة **كَلِمَةُ صَيِّ** ، يناير ٢٠٢٠